في ضوء قرارات المجلس الوطني
تحرك سياسي فلسطيني مركّز

شهدت الساحة الفلسطينية، خلال الفترة الأخيرة، نشاطات سياسية ملحوظة في اتجاهات عدة، على ضوء ما قرره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة. ولعل أبرز هذه النشاطات هو محاولة تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ السورية والفلسطينية ـ المصرية، والتوصل الى جوامع مشتركة جديدة، اضافة الى تكثيف الجهود لتجاوز الحالة الناشئة عن الغاء «اتفاق القاهرة»، اللبناني ـ الفلسطيني، وما رافقه من دلالات ومؤشرات سلبية.

موقف معارض

على الرغم من النجاح الذي حققته الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فقد آثر بعض المنظمات المُقيمة في دمشق مقاطعتها، والعودة، مجدداً، الى المطالبة بعقد دورة جديدة للمجلس الوطني تحضرها جميع الفصائل، دون استثناء. ولقد تفاوتت النسب في هذه المقاطعة بتفاوت الآراء لدى كل طرف. أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، اعتبر ان ما تم في الدورة الثامنة عشرة هو «تحالف فئوي بين الاتجاه اليميني في الساحة الفلسطينية، والاتجاه الموالي للسوفيات». وسأل: «أين دور الاتجاه القومي الذي تم تغييبه بشكل كامل ؟». وعن الدورة، وما حققته، قال: «كان اجتماعاً لتكريس قيادة عرفات على الصعيدين، السياسي والتنظيمي» (**السفير**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٧). من جهته، اعتبر عضو اللجنة التنفيذية السابق، عبدالمحسن أبو ميزر، ان دورة الجزائر لم تحقق الوحدة الشاملة، وبالتالي لم تتوفر في اجتماع الجزائر بعض القرارات السياسية والتنظيمية الكفيلة بتجاوز المنظمة للمشكلات السياسية والتنظيمية (**المصدر نفسه**).

واتخذت جبهة النضال الشعبي موقفاً متقاطعاً مع المواقف المستقلة المعارضة، فاعتبرت نتائج المجلس الوطني خطوة ايجابية أولية على طريق تحقيق الوحدة الشاملة في اطار م.ت.ف. وأكدت الجبهة ضرورة استمرار «جبهة الانقاذ...»، كاطار مؤقت للعمل على أرضية م.ت.ف. الى حين تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة (**نضال الشعب**، نيقوسيا، ٩/٥/١٩٨٧).

ونتيجة للمباحثات الداخلية فيما بين الأطراف المتبقية من «جبهة الانقاذ...»، وفي ظل الخلافات الداخلية، توصلت «جبهة الانقاذ...» الى صيغة برنامج جديد للوحدة الوطنية الفلسطينية، يشكل التصور المشترك لأطرافها. طالب المشروع، بوجه خاص، بتشكيل مجلس وطني سابع، والتمسك باستقلال المنظمة، وبالنضال عبر جميع الوسائل المُتاحة من أجل العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة؛ وكذلك باقامة علاقات متكافئة مع الاردن عى أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ وبقطع العلاقات السياسية مع مصر طالما هي ملتزمة باتفاقيتي كامب ديفيد وبالمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية. وتضمن المشروع رفضاً للقرار ٢٤٢، وتأييداً لعقد مؤتمر دولي للسلام يحظى بصلاحية اتخاذ قرارات. ولفت الانتباه ان مشروع «جبهة الانقاذ...» خلا من أية اشارة الى الغاء «اتفاق القاهرة»، على الرغم من أهمية وحساسية هذا الموضوع (نص المشروع في «وثائق» هذا العدد، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٦).

العلاقات الفلسطينية ـ السورية

وفقاً لمقررات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني، التي تنص على «ضرورة تصحيح وبناء